# تحولات السياسة الخارجية المغربية والدور الجيوستراتيجي تجاه إفريقيا والخليج العربي

خالد يايموت

باحث سياسي

## ملخص

ظل المغرب –تاريخيًّا– فاعلًا رئيسًا في العلاقات الدولية. وقد شكّل موقعه الجغرافي، ورصيده الديني الثقافي عاملين دائمين في رفع هذا الحضور؛ واستطاع المغرب أكثر من مرة بهما أن يتغلب على كثير من التحديات التي فرضتها تحولات العلاقات الدولية، على الصعيدين القاري والجهوي. كما أنه يحاول اليوم تقديم نفسه نموذجًا للدولة المستقرة والفاعلة، في محيط إقليمي مضطرب وضعيف؛ في الوقت الذي قوّى من سياسة تنويع الشركاء الدوليين والإقليميين، التي يسعى من خلالها الخروج من الهيمنة الفرنسية، وضغوطاتها عليه وطنيًّا ودوليًّا.

ليس من الغريب أن يستثمر المغرب الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم منذ سنة 2008م[1] . وأثّرت بشكل كبير في فرنسا، وأن تزيد من تحجيم نفوذها الانفرادي بإفريقيا –مع موجة "الربيع العربي"– منذ أواخر 2010م؛ ليعزز علاقاته بالدول الخليجية التي تنظر إليه حليفًا تقليديًّا ينتمي إلى طبيعة نظمها السياسية الوراثية، ومدخلًا جيوستراتيجيًّا نحو إفريقيا.

وتعود أصول العلاقات المغربية الإفريقية جنوب الصحراء تاريخيًّا إلى القرن العاشر قبل الميلاد؛ إذ أدّت كل من الجغرافيا والتركيبة السكانية دورًا محوريًّا في تأسيس هذه العلاقة وتعميقها على صعد مختلفة. فقد كان للمغرب علاقات قديمة مع كل من مملكة غانة، ومملكة مالي، ومملكة سنغاي. وقد تطورت هذه العلاقات في العهد الإسلامي، حيث شكل المغرب البوابة الرئيسة لنشر الإسلام بإفريقيا الجنوبية والغربية، مستثمرًا بذلك الأصول الإفريقية والأمازيغية لساكنيها.

كما ساعد تحوّلَ المغرب –في عهد المرابطين والموحدين– من دولة صغيرة في شمال غرب إفريقيا إلى إمبراطورية كبيرة قائمة على أسس دينية؛ تحكمها أسر أصولها جنوبية صحراوية– تمتينُ هذه العلاقة التاريخية، واستثمار موارد المغرب الطبيعية، وموقعه التجاري الرابط بين إفريقيا وأوروبا،

رؤية تركية
2015 - 13
94 - 73

وسـهّل ذلك قيامه بدور الوسيط بين الشمال والجنوب.

حـاول المغرب بعـد الاسـتقلال مباشرة اسـترجاع دوره المحـوري بإفريقيـا، وسـاند بالسـلاح والمـال والتدريـب الحـركات التحررية الإفريقية، وربطته بالزعيم نيلسون مانديلا علاقات قوية جدًّا؛ وساند الحركات التـي نهجـت أسـلوب التفـاوض، كـما هـو الشأن بالنسبة لكينيا مع البريطانيين، وأرسل جنـوده للكونغـو بعد حصول هـذه الأخيرة عـلى اسـتقلالها دفاعًا عـن وحدتهـا الترابية. ولمواجهة مشـكلة التنمية عـبَّر الملك الراحل الحسـن الثاني عن اسـتعداده لتمويـل الدول الإفريقيـة بالفوسـفات لتنميـة اقتصادهـا وفلاحتها [2].

مـن جهـة ثانية، عمـد المغـرب إلى تنظيم الجهـود الدبلوماسـية عـلى المسـتوى القاري في مؤسسـات. وقد بـذل مجهـودًا مهمًّا لجمع الأطـراف الإفريقيـة في مؤتمر الـدار البيضاء 1961م، حضره رؤسـاء بارزون من أمثال: جمـال عبـد النـاصر عـن مـصر، وكوامـي نكرومـاه عـن غانـا، وفرحـة عبـاس رئيس الحكومـة المؤقتـة للجزائـر، ومـوديبـو كيتـا رئيـس مـالي، وأحمـد سـيكو تـوري الرئيس الغينـي. وكانت هذه المبادرة لبنة أساسـية في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية بإثيوبيا سنة 1963م، والتـي تحولـت بدورهـا إلى منظمة الوحـدة الإفريقية. هذه الأخيرة سينسـحب منهـا المغـرب سـنة 1984م، بسـبب قبولهـا لعضوية البوليسـاريو الانفصاليـة. وقد جاء هـذا القبـول بضغوطـات كبـيرة مـن العقيد القـذافي، الـذي لعـب دورًا كبـيرًا في تأجيج الصراع حول الصحراء المغربية، ولاسيّما بعد انضـمام الجزائر إلى طرح القذافي العسـكري، واحتضانها إلى اليوم البوليسـاريو فوق مدينة تندوف ونواحيها.

وفي الوقـت الـذي تـرك المغـرب منظمة الوحـدة الإفريقيـة، عـاد للتركيز مجـددًا على دول الخليج وبخاصة السـعودية، فقد كانت العلاقة بين البلدين قوية تاريخيًّا.

وقـد قطعـت العلاقـات الثنائيـة في عهد الملـك الراحل الحسـن الثاني والملـك فهد بن عبـد العزيـز شـوطًا في غاية الأهميـة , حيث كانـت نموذجية وعائلية. ويمكـن القول إن اتفاقيـة التعاون الاقتصـادي والتقني الموقعة في سـنة 1976، واللجنة العليا المشـتركة بين البلدين كانت أحد أقدم آليات التعاون البيني والذي تطور بسرعة كبيرة. وهو ما يفسر دعم العربيـة السـعودية ودول الخليـج للمغـرب طوال مواجهاته مع البوليساريو والجزائر إلى حـدود 1989م؛ كـما دعمت جهـود المغرب العسـكرية لمنع تسـلل الانفصاليين المسلحين مـن الجزائـر، وذلك مـن خلال الإسـهام في تمويـل بنـاء أكـبر جـدار عـازل بالألغـام في الجنوب المغربي بمحاذاة الجزائر.

فقـد بذل الملك فهد جهـداً كبيراً لتحقيق مصالحـة مغربية جزائرية منذ عام 1984، في لقاء بمدينة وجدة المغربية. وذهب الملك فهد أبعـد من ذلك حيث نجـح في جمع انفصاليي جبهـة البوليسـاريو في لقاء نـادر بوفد مغربي في مكـة المكرمـة. هذا وتجدر الإشـارة إلى أن الإمـارات والبحريـن ظلتا تربطهـما بالمغرب علاقات جدّ متينة، يصفها الجانبان بالأخوية والعائلية. وهي لا تتعلق فقط بقضية الوحدة الترابيـة، بـل أضيـف إلى التعـاون التقليدي

في الجانب العسكري والأمني- الجانب الاقتصادي التجاري، والديني الثقافي.

من جهته شارك المغرب عسكريًّا في حرب الخليج الأولى 1991م؛ ولا يزال يقدم دعمه العسكري والأمني لكل من البحرين والإمارات والسعودية، كما يشارك في الهجمات الجوية العربية على تنظيم "داعش" منذ 2014م.

## مبررات الدراسة وأهميتها

تروم هذه الورقة مناقشة تحولات السياسة الخارجية المغربية على المستوى الإفريقي، وكذا تطورات التوجه المغربي نحو مجلس التعاون الخليجي بعد "الربيع العربي". لذلك سنركز على العوامل المتحكمة في التغيرات الراهنة والمستشرفة للمستقبل، في محاولة لتحديد أسباب هذه التحولات من جهة العوامل الإقليمية والدولية وتداخلها مع ما هو وطني قُطري.

لذلك سنحاول التعرض لمستجدات التوجهات المغربية في السياسة الخارجية على مستويين متداخلين من حيث الهدف الإستراتيجي بالنسبة للمغرب، ومختلفين من حيث الوسائل والانتماء الجغرافي. فرغم أن المغرب كانت له علاقات مهمة بإفريقيا ومع دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه غيّر من بعض أهدافه التقليدية واستحدث أخرى. كما غيّر بشكل ملحوظ نظرته لموقعه الجيوستراتيجي، وكيفية استثماره في المنتظم الدولي، خاصة وأن هذا الأخير يعيش مرحلة انتقالية في غاية التعقيد؛ في الوقت الذي "ربح" المغرب رهان الخروج من تداعيات "الربيع العربي" باستقرار سياسي ضمنته الإصلاحات السياسية التي رسخها دستور 2011م.

لذا ستنظر هذه الدراسة إلى التحولات السياسة الخارجية نحو الجنوب الإفريقي،

والشرق الأوسط ولاسيّما مجلس التعاون الخليجي- على أنه انعطاف مغربيّ نحو بناء سياسة خارجية جديدة، في ظل التحولات المتسارعة للمنظومتين العربية والإفريقية. ولهذا نجد أن السياسة الخارجية للمغرب تنظر إلى التجمعات الإقليمية العربية والإفريقية في ارتباطها واتصالها بأطروحة التكامل والاندماج التي يتبناها المغرب من خلال الخطابات وتوجهاته الرسمية.

## الإشكالية المركزية للدراسة

تتمحور الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في قضية التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية للمغرب، ورهاناتها على مستوى الساحل والصحراء الإفريقي؛ وارتباط هذا التحول بالتغيرات التي شهدتها العلاقات المغربية مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد "الربيع العربي". لذلك ستسعى الدراسة إلى تناول طبيعة التحولات، وسياقها، والأهداف الإستراتيجية التي رسمت خط الترابط القائم بين التوجه نحو إفريقيا والخليج، واحتمالات تطور هذه السياسة الجديدة مستقبلاً.

وفي هذا الإطار سنحاول الإجابة عن سؤالين فرعيين، هما:

1- لماذا تحولت السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا من مجرد مشارك للسياسة الخارجية الفرنسية أساسًا، إلى محاولة لبناء إستراتيجية ودينامية مغربية خاصة؟

2- وهل التوجه نحو مجلس التعاون الخليجي يأتي في إطار منفصل عن التوجه الجديد بإفريقيا أم هو تقوية ودعم له؟

منهجية الدراسة

للإجابة عن الإشكالية الرئيسة وأسئلتها الفرعية اخترنا في هذه الورقة عدم الاستغراق في التطورات التاريخية للعلاقة المغربية بكل من إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وركزنا على مقاربة تحليلية لطبيعة التحولات الجارية حديثًا في منطلقات وإستراتيجية السياسة الخارجية المغربية تجاه هذه الأطراف؛ مع البحث عن الرابط بين التحرك المغربي الدولي في اتجاهين مختلفين في طبيعتهما الجيوستراتيجية.

ونعتقد أن هذا الاختيار القائم على المنهج التحليلي يتيح لنا النظر إلى التحولات وأسبابها وأهدافها في بيئة دولية معقدة ومركبة؛ ومن ثَمّ قراءة تجربة التحول في السياسة الخارجية من خلال قربها وبعدها عن فكرة التكامل، والاندماج، وتنويع الشركاء- التي يتبناها المغرب الرسمي.

## أولًا: المغرب وفرنسا، سياسات جديدة وواقع متغير

تشهد إفريقيا تحولات مهمّة على مستوى الفاعلين الدوليين المهيمنين على الدينامية الجديدة، فقد شهدت العشرون سنة الماضية تراجعًا فرنسيًّا متزايدًا لصالح قوى دولية جديدة على الساحة الإفريقية[3]. وقد أصبح صعود قوى كبرى، مثل الصين والهند والبرازيل، مصدر قلق لصانع القرار السياسي الفرنسي الذي لم يتراجع عن أسلوبه القديم المتمثل في التدخل العسكري المباشر في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية وبخاصة الفرنكفونية. وفي هذا الصدد تؤكد جيوديشيلّي التي عملت ثماني سنوات في وزارة الخارجية الفرنسية أن "شركاء باريس الأوروبيين يقرون بشرعية المبادرة الفرنسية

في إفريقيا، وينظرون إلى فرنسا كرأس حربة للنفوذ الأوروبي في مواجهة واشنطن والقوى الدولية الصاعدة ولاسيما الآسيوية منها"[4].

## 1 - التراجع الفرنسي بإفريقيا

في سياق هذه التطورات الدولية، أعلن فرنسوا هولاند في خطابه الذي ألقاه خلال زيارته لدولة السنغال في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2012 عن نهاية زمن سياسة "فرنسا المهيمنة على القارّة الأفريقية"[5]. وهذا الواقع الموضوعي أصبح من واجب فرنسا التعامل والتكيف مع مستجداته، خاصة مع دخول كل من الصين والبرازيل وروسيا واليابان والهند وتركيا وقطر والمغرب... في المنافسة الدولية حول موارد إفريقيا.

وقد أصبح موضوع التراجع الفرنسي إفريقيًّا شأنًا داخليًّا يحتدم النقاش فيه بين النخب السياسية والاقتصادية؛ وبين مجموع هذه النخب والنخبة الأمنية العسكرية. كما أصبح كثير من الدراسات الأكاديمية الفرنسية تقر بهذا التطور، وتؤكد أن ذلك يعني أن فرنسا في السنوات القادمة ستفقد مكانتها الدولية كقوة عظمى، رغم ما تتمتع به على مستوى مجلس الأمن من حق الفيتو. وهو ما أثر في حماية مصالحها بشكل قوي في الشرق الأوسط، ولاسيّما في لبنان وسوريا والعراق؛ أمام تزايد النفوذ الإيراني والتحالف الروسي الصيني، وصراعاتهما مع الولايات المتحدة بآسيا الوسطى.

ورغم أن فرنسا استغلت التقارب الأمريكي الإيراني لبناء تحالف جديد مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة، على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا؛ فإن

رغم أن فرنسا استغلت التقارب الأمريكي الإيراني لبناء تحالف جديد مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة، على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا؛ فإن كل هذه المجهودات تواجه إفريقيًا منافسة شديدة من طرف الصين، انطلاقًا من تبني القوة الناعمة. مما يجعل من الدور المغربي حاجة ملحة لفرنسا

كلّ هذه المجهودات تواجه إفريقيًّا منافسة شديدة من طرف الصين، انطلاقًا من تبني القوة الناعمة[6]. مما يجعل من الدور المغربي حاجة ملحة لفرنسا، لما له من نفوذ قوي في بعض أهم أجزاء القارة؛ وغير خاف أن هذه التغيرات، تسهم في تقوية دور المغرب عمليًّا وتفاوضيًّا في الدفاع عن مصالحه القومية.

فطبيعة التحولات الدولية جعلت فرنسا تواجه مخاطر عدة فيما يخص الحفاظ على نفوذها بالقارة السمراء.

ففي الوقت الذي يعاني اقتصادها من أزمة خانقة منذ 2008م جعلت النمو السنوي لا يكاد يصل أو يتجاوز 1٪ سنة 2013 و2014م- بدأت أزمة مالي مع بوادر إخفاق الخطة الفرنسية الساعية إلى الهيمنة على مقدرات النفط الليبي ومشاريع إعادة إعمار ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي. بل إن الواقع الإقليمي الجديد بعد ثورة فبراير (شباط) 2011م بليبيا هدد بشكل كبير مناطق النفوذ التقليدية الفرنسية المتمثلة في تشاد والنيجر عن طريق تغيير الخريطة السياسية والجغرافية لمالي. ونظرًا لخطورة الأمر وعجز فرنسا عن التدخل المنفرد وتحمل تكلفة ذلك؛ عمدت فرنسا إلى تحريك المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "إكواس"، وتشجيعها على

إرسال قوّات إلى مالي بذريعة الحفاظ على وحدة التراب المالي.

ويلخص تصريح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 14 يناير (كانون الثاني) 2013م الوضع القائم آنذاك بالقول: "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا ولإفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة". هذا التدخل فسره الخبير المصري في الشؤون الإفريقية حمدي عبد الرحمن بأنه "على رأس تلك المصالح الفرنسية مسألة الوصول إلى اليورانيوم في الصحراء الإفريقية. إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75٪ من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية. وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبير على خام اليورانيوم. وتشير تقديرات الطاقة الدولية إلى أن صحراء شمال مالي وشرق النيجر تتبوّأ المرتبة الثالثة في استحواذها على احتياطات اليورانيوم في العالم فضلاً عن امتلاكها لاحتياطات كبيرة من النفط الخام" [7].

**يظهر أن إيطاليا قد حققت نصرًا أوليًا تمثل في تعيين شخصية إيطالية تتبنى النظرة الرسمية لروما ممثلاً للأمم المتحدة بليبيا. كما أنها أصبحت تميل إلى قيادة نوع من العمل العسكري، أو مراقبة وقف إطلاق النار بين الميلشيات المسلحة بليبيا**

إن هذه المرونة الأوروبية تجاه التحركات "الاستعمارية" الفرنسية، لا تتم من دون تكلفة، إذ تتعرض فرنسا لضغوطات إقليمية من طرف إيطاليا فيما يخص شمال إفريقيا، وبخاصة الصراع الدولي حول ليبيا ما بعد القذافي. حيث نجحت إيطاليا في عرقلة التحالف الفرنسي المصري الإماراتي، وتدخله العسكري بليبيا. وقد استطاعت تحجيم النزوعات الفرنسية عن طريق بناء تحالف مضاد، يضم كلًّا من ألمانيا وأمريكا. وهذا ما أدى إلى تراجع الجزائر عن رؤيتها المندرجة ضمن "التحالف" الفرنسي المصري الإماراتي.

لكن فرنسا وفي إطار صراعها التاريخي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول شمال إفريقيا والساحل والصحراء [8]؛ ومع الصين في جنوب القارة- ستسارع إلى التدخل للمرة الثانية عسكريًّا في ظرف سنة تقريبًا، وهذه المرة في دولة إفريقيا الوسطى. ولهذا تسعى فرنسا للسيطرة على خاصرة القارة السمراء، من خلال شبكة من القواعد العسكرية تتمركز فيها قوات للتدخل السريع في كل من جيبوتي (1900 جندي)، ومالي (1700 جندي)، وبوركينافاسو (80 جنديًّا من القوات الخاصة)، وتشاد (950 شخصًا) والسنغال (350 شخصًا)، والنيجر (240 شخصًا)، وفي الكاميرون توجد قاعدة لوجستية يعمل بها 15 عسكريًّا لتقديم الدعم العسكري واللوجستي وتوجيه العمليات. أما الغابون ففيها حوالي (900 جندي)، وساحل العاج (450 جنديًّا)، أما جمهورية إفريقيا الوسطى (فحوالي 1200 جندي)؛ وهذا يعني الإحاطة شبه الكاملة بمنطقة وسط إفريقيا، بدءاً من جيبوتي وانتهاء بداكار السنغالية [9].

ويظهر أن إيطاليا قد حققت نصرًا أوليًّا تمثل في تعيين شخصية إيطالية تتبنى النظرة الرسمية لروما ممثلًا للأمم المتحدة بليبيا. كما

أنها أصبحت تميل إلى قيادة نوع من العمل العسكري، أو مراقبة وقف إطلاق النار بين الميلشيات المسلحة بليبيا [10].

فإذا كانت فرنسا في العقدين الماضيين ترفض أي شراكة لها في مجالها "المحفوظ" الإفريقي؛ فإنها اليوم تعوّل كثيرًا على تحالفها المتعاظم مع كل من الإمارات العربية والسعودية، للتنسيق في المواقف الدولية الخاصة بالشرق الأوسط، مثل المشروع النووي الإيراني والملف السوري واللبناني؛ وكذا تمويل مجهودات التدخل الفرنسي بإفريقيا. فالسعودية تستفيد من عضوية فرنسا في مجلس الأمن، في الوقت الذي تراجع فيه رهانها على أمريكا، ومن هنا يأتي تبادل المصالح، ليعول على إمكانيات السعودية من الجانب المالي، كما يراهن على شركائها العرب الإستراتيجيين، ولاسيّما المغرب.

وقد كانت سنة 2013م بداية ظهور عجز فرنسا الواضح للمبادرة المنفردة في إفريقيا الساحل، مما أفسحَ المجال أمام تبلور جديد للسياسة الخارجية المغربية. حيث كلّف التدخلُ الفرنسي في مالي المغربَ ميزانيةً "رسمية"، أعلنت في مؤتمر المانحين حول مالي في يناير (كانون الثاني) 2013م بأديس أبابا بتقديم مساعدة مالية مغربية بقيمة 5 ملايين دولار إسهامًا منه في جهود تمويل البعثة الأممية لدعم مالي تحت إشراف إفريقي [11]. إضافة لفتح مجاله الجوي للطائرات الفرنسية ودعم استخباراتي قوي سبق وجوده إرسال القوات الدولية لمالي؛ وليس مستبعدًا أن تكون وحدات من (الكومندو) المغربية تشارك على الأرض. بينما أسهمت الإمارات لوجستيًّا، وبحوالي 6 مليارات دولار [12].

## 2 - القضية المالية والإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية المغربية

يُعَدّ تدخل المغرب إلى جانب فرنسا في مالي سنة 2013 تحولاً جوهريًّا من حيث طبيعته وأهدافه، فقد كانت السياسة المغربية على وعي بالرهان الدولي الإستراتيجي حول إفريقيا. ولم يكن تدخل المملكة انجرارًا وراء استعادة فرنسا لنفوذها، بقدر ما كان محاولة لحماية مجال من مجالات النفوذ المغربية القديمة؛ لذلك كان الحضور المغربي من الناحية الأمنية أسبق من التدخل الفرنسي العسكري بحوالي ثلاثة أشهر، مع استثمار التعاون المغربي الموريتاني في هذا المجال. ورغم أن ذلك الوجود سهّل على فرنسا كثيرًا من الأمور الميدانية، إلا أنه أكد من جديد قوة المغرب إقليميًّا، وفي منطقة الساحل والصحراء.

ويمكن القول إن تدخل المغرب له أهداف إستراتيجية أخرى يمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

1 - ربح رهان الصراع مع الجزائر في منطقة الساحل والصحراء. ذلك أن المغرب يربط الصراع المالي الداخلي بقضية الصحراء المغربية، واقتراحه على الأمم المتحدة تجربة الحكم الذاتي الموسع على أنه الحل الوحيد المقبول لديه. ومن ثَمّ وجد أن القضية المالية، وما تسعى إليه الحركة الأزوادية وغيرها من التنظيمات المطالبة بالحكم الذاتي- ستدعم الترويج الدولي للمقترح المغربي الخاص بصحرائه. وهذا سيشكل تحدّيًا حقيقيًّا أمام الجزائر التي ترفض المساس بوحدة مالي الترابية، نظرًا لوجود قبائل الطوارق فوق جزء من التراب الجزائري. مما يعني أن رهان المغرب على النموذج المالي لحل النزاع، يعزز من موقفه الدولي ويضعف البوليساريو ومناصريها الأفارقة.

2- سعى المغرب من وراء الإسهام في التدخل في مالي إلى تعزيز قوته التفاوضية فيما يخص الصراع الدولي حول ليبيا؛ ولاسيّما أن المغرب يربط بشكل مباشر بين النظام السياسي القائم بليبيا، وقضية الصحراء المغربية. وفي هذا الإطار احتضن المغرب اجتماعًا لوزراء خارجية 19 دولة، من بينها فرنسا وليبيا ومالي بتاريخ نوفمبر (تشرين الثاني) 2013، وافق فيه على إنشاء معسكر بالمغرب لتدريب مشترك لتأمين الحدود؛ وهو الاتفاق الذي أطلق عليه اسم "إعلان الرباط"، وتروم الأطراف الموقعة على الإعلان تكثيف جهودها لمحاربة تهريب السلاح والمخدرات، ونشاطات الجماعات المسلحة.

3 - جاء التدخل ليعيد للسطح مسارًا تاريخيًّا دينيًّا، يؤكد أن منطقة مالي ظلت مجالًا للنفوذ الديني المغربي إقليميًّا منذ عهد المرابطين [13]. من هنا جاء التدخل لتأكيد دور المملكة المحوري في مالي، وبخاصة أن بعض عناصر الحركة الوطنية الأزوادية يتمتعون بالجنسية المغربية، ولهم علاقات جيدة بالمغرب...

4 - إن التدخل المغربي في مالي، جاء في إطار إستراتيجية المغرب لمواجهة الإرهاب التي تأخذ طابعًا أمنيًّا وعسكريًّا، كما تأخذ طابعًا دينيًّا ثقافيًّا، من خلال نشر النموذج المغربي في التدين الوسطي المعتدل. وهو نموذج مرحب به في مالي، نظرًا للدور

التاريخي للتصوف المغربي والزوايا[14] التابعة له بإفريقيا. مما يساعده في تجاوز إقصائه من طرف الجزائر من عضوية "لجنة هيئة الأركان المشتركة" الخاصة بتنسيق عمليات مكافحة الإرهاب بين الجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

وفي هذا السياق قدّم ملك المغرب محمد السادس مساعدات إنسانية، ومنحًا دراسية دينية للطلبة الماليين في الجامعات المغربية؛ كما وُقِّعت اتفاقية في سبتمبر (أيلول) عام 2013، بين حكومتي مالي والمغرب لإعداد 500 من الأئمة الدينيين في المغرب. وهدفت هذه الخطوة إلى بناء جيل شبابي جديد من النخب المالية، المشبعة بالثقافة المغربية، وتدينها المالكي المعتدل. و"تأمل الحكومتان أن يكون تدريبهم بمثابة الدرع الحصين ضد الدعاة المتشددين الباكستانيين والسعوديين الذين بنوا مدارس ومساجد في مالي. فالحساسيات الأصولية للسلفيين والوهابيين قد حلت تدريجيًّا محل الصوفية الأكثر استكانة في مالي وعبر شمال إفريقيا"[15].

5- من جانب آخر تدخل المغرب ليقوي من صورته لدى الخليجيين؛ لكونه بوابة السعودية والإمارات في إفريقيا، بحكم تجربته وقدرته على تشبيك العلاقات الخليجية مع الدول الفرونكفونية ونخبها الاقتصادية والعسكرية؛ ومن ثَـمّ بناء قدرة تنافسية خليجية مع القوى الإقليمية والدولية المتصارعة بإفريقيا.

واستمرارًا للرؤية الإستراتيجية الجديدة، تدخل المغرب مجددًا سنة 2013م، مع فرنسا التي تزعمت القوات العسكرية الأممية في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ وأرسل المغرب

**أخذ المغرب يطور علاقاته مع مجموعة من الدول المهمة بإفريقيا، كغانا وإثيوبيا وأنغولا الغنية بالنفط، كما كثف من جهوده المراهنة على تطوير علاقاته مع نيجيريا، التي لها تأثير في وحدة المغرب الترابية داخل المحور الثلاثي القائم حاليًا بين الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا**

فرقة عسكرية لم يكشف عن طبيعة عملها بالتحديد، ولا عن عددها. ويمكن كذلك تأكيد أن الرؤية المغربية الجديدة تعتمد على توسيع النفوذ التقليدي، والرجوع إلى بعض المناطق التي خرج منها المغرب بسبب اعتراف دولها بجبهة البوليساريو الانفصالية. من جهة أخرى، تحقق هذه الرؤية الإستراتيجية الجديدة التمركز عسكريًّا وأمنيًّا في مناطق التوتر لحماية الاستثمارات والمصالح الاقتصادية المغربية، من دون الرجوع إلى قرارات الاتحاد الإفريقي.

وفي هذا السياق أخذ المغرب يطور علاقاته مع مجموعة من الدول المهمة بإفريقيا، كغانا وإثيوبيا وأنغولا الغنية بالنفط، كما كثف من جهوده المراهنة على تطوير علاقاته مع نيجيريا، التي لها تأثير في وحدة المغرب الترابية داخل المحور الثلاثي القائم حاليًّا بين الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا[16]. فالقوة الناعمة التي يتبناها المغرب أخذت تنمو وتتزايد قدرتها الاقتصادية، وهذا ينعكس على مستقبل العلاقات المغربية- الإفريقية. من ذلك مثلًا، النشاط المغربي المتعلق باكتشاف عمال المناجم المغربية لاحتياطيات هائلة من الموارد الطبيعية في مالي، وكذلك نشاطات المكتب الوطني للفوسفات في بعض مناطق غرب إفريقيا.

وإلى حدود سنة 2013م هناك أكثر من 500 اتفاقية موقعة بين المغرب والدول الإفريقية في مجالات التعاون الاقتصادي، وتلعب الاتفاقيات الثنائية دورًا بارزًا في السياسة المغربية الجديدة، حيث تم توقيع 88 اتفاقية مع مالي وساحل العاج وغينيا والغابون من طرف العاهل المغربي الملك

**يؤدّي المغرب دورًا مهمًا في جمع أطراف متعددة لمناقشة قضايا الأمن العالمي. حيث استضاف بتاريخ 14 فبراير (شباط) 2015م المنتدى الدولي السادس للأمن بإفريقيا، شارك فيه حوالي 80 دولة من إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا، وممثلون عن منظمات دولية، وخبراء أمنيون وعسكريون**

محمد السادس في آخر زيارة له إلى إفريقيا سنة 2014م.

ويؤدّي المغرب دورًا مهمًّا في جمع أطراف متعددة لمناقشة قضايا الأمن العالمي. حيث استضاف بتاريخ 14 فبراير (شباط) 2015م المنتدى الدولي السادس للأمن بإفريقيا، شارك فيه حوالي 80 دولة من إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا، وممثلون عن منظمات دولية، وخبراء أمنيون وعسكريون. أكدت توصياته "ضرورة تغليب الحلول السلمية لفض النزاعات، واعتماد مقاربات تأخذ بعين الاعتبار مسألة التنمية، والحاجة الملحة لاعتماد مقاربة شمولية، ترتكز على تقاسم التحديات الأمنية لمواجهة التهديدات الإرهابية بإفريقيا. واعتبروا أنه بالإضافة إلى المقاربة الأمنية في التصدي للتهديدات الإرهابية- ينبغي تطوير التزام إستراتيجي وقائي على المستوى السياسي والسوسيو- اجتماعي، وعلى المستوى الثقافي والديني، ويتعلق الأمر بدعم الاستقرار السياسي و(الحكامة) الأمنية للدول، داعين إلى وقف أي دعم للحركات المتمردة والانفصالية، التي تجعل من مناطق النزاع بؤرًا جديدة ومرتعًا للإرهاب وللجريمة العابرة للحدود"[17].

كما احتضن المغرب بعض المنتديات واللقاءات ذات الطابع الاقتصادي الإفريقي، مثل المنتدى الاقتصادي المغربي الغيني الأول، لتعزيز جهوده ودوره في قيادة مشاريع التنمية الأفريقية وفرص للاستثمار [18]. وفي هذا الإطار تم توسيع مجالات التعاون بين البلدين في قطاعات اقتصادية متعددة، منها الفلاحة والصيد البحري، السياحة، والنقل.

من جانب آخر، يتقدم المغرب بشكل كبير نحو التحول للعب دور مركز مالي إقليمي في قارة إفريقيا [19]، مستغلًا بذلك استقراره السياسي وموقعه الجغرافي. وقد وقّع من أجل ذلك عددًا من الاتفاقيات بين المؤسسات المالية العالمية، لجلب مزيد من الاستثمارات إلى المغرب [20]. وهو ما بدأ يؤتي أكله حيث شهدت السنوات الأخيرة تركيز بعض القوى الاقتصادية العالمية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين واليابان وكندا جهودها في مشاريع التنمية الإفريقية بالتنسيق مع المغرب.

وتؤكد المعطيات الرسمية أن التبادل التجاري بين المغرب وإفريقيا بلغ حوالي 6.4٪ من إجمالي المبادلات التجارية

للمغرب؛ وأفادت وزارة الاقتصاد والمالية المغربية أن الفترة بين عام 2003 و2013م شهدت ارتفاعًا للتبادل التجاري بين المغرب والدول الإفريقية بنسبة ٪260.

كما تحدثت الدراسة التي أنجزتها وزارة المالية أن المبادلات التجارية بين المغرب ودول شمال إفريقيا –وتشمل كلًّا من الجزائر وتونس وليبيا ومصر– تمثل نسبة ٪60 من إجمالي حجم التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، وتمثل الجزائر ٪35 من حجم هذا التبادل. بينما بلغت واردات المغرب الطاقية من الجزائر ما يفوق الـ10 مليارات درهم في عام 2013 .

ومثلت استثمارات المغرب في إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2013 نحو 1.63 مليار درهم (186 مليون دولار)، وهو ما يمثل ٪54 من إجمالي الاستثمارات المغربية الخارجية التي تقدر بـ(343 مليون دولار).

وأشارت دراسة وزارة المالية المغربية لسنة 2013م إلى أن قطاع البنوك وقطاع الاتصالات يتبوّآ أولوية الاستثمارات المغربية بالدول الإفريقية. كما يستثمر المغرب بإفريقيا في قطاعات أخرى، مثل السياحة، والعقار، والفلاحة، والطاقة، والكهرباء والموانئ.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور الذي انطلق مع تولي محمد السادس للحكم راهن على الاستثمارات المغربية بإفريقيا لدعم التنمية المستدامة [21]، إلا أنه أدى إلى نشوب أزمة دبلوماسية كبيرة بين المغرب وفرنسا سنة 2014م؛ لأن الرئيس الفرنسي هولاند أعلن في خطابه أمام البرلمان المغربي معارضة بلاده للتوجه الاقتصادي المغربي الجديد بالقارة السمراء [22] .

لكن المغرب كثّف من مجهوداته الاستثمارية التي أدّت إلى تفوق البنوك المغربية وانتزاعها الصدارة في القارة لأول مرة من البنوك الفرنسية؛ وانتشرت في إحدى عشرة دولة، هي: موريتانيا، والسينغال، والغابون، والكوديفوار، ومالي، وغينيا بيساو، والتوغو، والنيجر، والكونغو، والكاميرون، وبوركينا فاسو. وهذا أمر له دلالته السياسية والاقتصادية، ويؤكد استعداد المغرب لتوسيع حضوره القوي في مجال تابع تقليديًّا للنفوذ الفرنسي، غير أن هذا التوجه المغربي الجديد أدى إلى نشوب أزمة دبلوماسية حادة بين الطرفين في أواخر سنة 2014م.

تاريخيًّا تعدّ السنغال الوجهة الأولى للاستثمارات المغربية في إفريقيا، وقد ارتفعت الصادرات المغربية (الأسمدة الطبيعية والكيميائية، والخيوط، والكابلات الإلكترونية، والمواد الغذائية، والأدوية، ومنتجات النسيج) نحو هذا البلد من 181 مليون درهم سنة 2000 إلى 600 مليون درهم في 2010م. ويتنافس على هذه السوق كل من فرنسا والبرازيل، إلى جانب المغرب الذي ارتفعت صادراته من الألبان وبعض المواد الغذائية من ٪0.6 إلى ٪1.2 مع تقدم طفيف في نفس الفترة مّس الصادرات نحو تونس ومصر.

على مستوى سوق المواد المصنعة تحسنت حصة المغرب من ٪1.3 سنة 2000 إلى ٪2.1 سنة 2010. ويتوخى من خلال التوقيع على بروتوكول للتعاون بين المركز المغربي لإنعاش الصادرات والوكالة السنغالية لإنعاش الصادرات– تذليل

العقبات التي تقف أمام الصادرات المغربية واستقبال السوق السنغالية لها.

عمومًا يمكن تأكيد أن الاستثمارات المغربية في إفريقيا ضعيفة ومتواضعة مقارنة بالفرص والإمكانيات المتاحة في هذا الإطار؛ إذ "لا يتجاوز 400 مليون دولار سنويًا، إضافة إلى 300 مليون دولار في إطار المساعدة العمومية للتنمية؛ أي: مقدار 10٪ من مستوى تبادله التجاري مع القارة، ويبلغ حاليًا حجم التبادل البيني المغربي الإفريقي حوالي 5 مليارات دولار، وهو ما يمكن تطويره بشكل ملحوظ" [23]. أما التبادل الاقتصادي المغربي الإفريقي فلا يشكل سوى 10٪ من مجموع النشاط الاقتصادي المغربي الخارجي، ومن المنتظر أن تؤدي المجهودات البينية الحالية إلى تبادل يصل إلى 41٪ سنة 2018م. خصوصًا أمام إصرار المغرب على بناء سياسة مستقلة عن فرنسا، وازدياد اعتماده على رجال الأعمال لتحقيق غرض توسيع الاستثمار بإفريقيا [24]؛ إضافة إلى أن بيانات الاستثمارات الجديدة المعلن عنها في 2014م تظهر "أن قطاعي التصنيع والخدمات يمثلان نحو 90٪ من مجموع قيمة المشاريع في كل من إفريقيا وأقل البلدان نموًا" [25].

## ثانيا: تطورات العلاقة المغربية الخليجية بعد "الربيع العربي"

شهدت العلاقات المغربية الخليجية تطورات لافتة بعد الحراك العربي لسنة 2011م، وقد صل الأمر إلى إبداء بعض دول مجلس التعاون الخليجي رغبتها في انضمام المغرب إلى المجلس، وهو ما أثار تساؤلات عدة عن الأسباب التي أدت إلى مثل هذه الخطوة، ولاسيّما أن المغرب ينتمي إلى منظمة إقليمية هي اتحاد المغرب العربي الذي تأسس بمبادرة منه، والمتكون من الجزائر، وليبيا، وتونس، وموريتانيا، والمغرب.

1- علاقات تتكيف مع سرعة المستجدات العربية

أسهمت الموجة الأولى للانتفاضات العربية منذ 2010م، في ازدياد تمتين العلاقات البينية المغربية الخليجية. فبينما كان معظم دول مجلس التعاون الخليجي ينظر إلى المغرب ضمن محاولة لبناء تحالفات قادرة على التعامل مع الوضع العربي والدولي الجديد، مستحضرة قدراته في الجانب الأمني العسكري [26] – نظر المغرب إلى المحاولة الجديدة ضمن إستراتيجيته لتحقيق رؤيته الرامية لتنويع الشركاء الدوليين، وعوّل كثيرًا على نوعية التقارب الجديد مع الخليج، ليكرس دوره على أنه قطب إقليمي له امتدادات دولية خاصة في إفريقيا [27]. لذلك تماهى منذ البداية مع دعوته للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وعدّها فرصة للتحول إلى شريك إستراتيجي للمجلس، واستجلاب دعم مالي لتخفيض انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية عليه. وفي الوقت نفسه تشبيك علاقاته وتحالفاته العسكرية بين الطرف الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية التي تعدّ المغرب حليفًا إستراتيجيًّا خارج الحلف الأطلسي منذ 2004م.

ويرجع المغرب هذا "التحالف"، إلى طبيعة رؤية الطرفين، حيث أكد وزير الخارجية المغربي صلاح الدين مزوار في 25 نوفمبر (تشرين الثاني) 2014م بالدوحة، في افتتاح المؤتمر الوزاري الرابع المشترك بين

وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ووزيري خارجية المغرب والأردن أن "تناغم المواقف السياسية للمغرب ولدول مجلس التعاون الخليجي إزاء القضايا الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى وقوف دول الخليج إلى جانب المغرب في قضاياه الوطنية، وعلى رأسها الدفاع عن أقاليمه الصحراوية وما يبديه المغرب دومًا من تضامن فعلي وموصول مع أشقائه في الخليج، وتفاعله الدائم مع قضاياهم الحيوية، ليشكل بالنسبة لنا جميعًا أسسًا قوية وصلبة لمواصلة الجهود لترسيخ شراكتنا الإستراتيجية، وإيلاء المزيد من الاهتمام للتعاون في المجالات ذات الأولوية للجانبين" [28].

ومن هنا يمكن فهم اتخاذ الشراكة الإستراتيجية بعدها التضامني، والتنسيق الدائم عربيًّا ودوليًّا. كما تم تعزيز العمل المشترك المتعلق بالتهديد أو الخطر الإرهابي، والانتقال إلى تبني الطرفين لمقاربة استباقية خاصة بالحق المشروع في الدفاع عن النفس وعن المقومات والقواسم الدينية أمام الأطراف الخارجية والتطرف الديني.

ويبدو أن المغرب حقق جزءًا من الهدف القريب المدى، المتمثل في المساعدات المالية الخليجية، والتي بلغت حوالي 5 مليارات ونصف المليار سنة 2012م؛ كما أنه يحظى بصفة الشريك الإستراتيجي. وحسب مؤشر "بلومبور" المختص في المجال فإن المغرب جاء في المركز 21 بين الدول النامية التي حققت أكبر نمو في مجال الاستثمارات الأجنبية سنة 2014م، متقدمًا على كل من روسيا (الرتبة 22)، والهند (المركز 24).

**أسهمت الموجة الأولى للانتفاضات العربية منذ 2010م، في ازدياد تمتين العلاقات البينية المغربية الخليجية. فبينما كان معظم دول مجلس التعاون الخليجي ينظر إلى المغرب ضمن محاولة لبناء تحالفات قادرة على التعامل مع الوضع العربي والدولي الجديد، مستحضرة قدراته في الجانب الأمني العسكري**

كما تضاعف حجم التبادل التجاري بين المغرب ودول الخليج ثلاث مرات في عشر السنوات الأخيرة. وشكلت الاستثمارات الخليجية نسبة مهمّة للغاية في المغرب سنة 2013م، حيث (بلغت 6.2 مليار درهم؛ نحو 710 مليون دولار)، بنسبة قدرها 15.7٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

من جهة أخرى وضع المغرب خطة منذ 2012م، يسعى من خلالها إلى جذب استثمارات خليجية بقيمة 120 مليار دولار في السنوات العشر المقبلة. وأوضح وزير التشغيل المغربي أن "هذه الاستثمارات ستضخ من قبل دول الخليج العربي"، وأن "اليابانيين بدورهم سيضاعفون ثلاث مرات فرص العمل التي يوفرونها في بلادنا، مما سينقل فرص العمل الإضافية من 30 ألفًا إلى 90 ألف فرصة عمل" [29]، وسيجعل من المغرب ثاني دولة إفريقية مستقبلة للاستثمارات بعد جنوب إفريقيا.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2014، عُقِد الملتقى الرابع للاستثمار الخليجي المغربي، تحت شعار "المغرب بوابة الخليج نحو إفريقيا"، بمشاركة خمس مئة رجل أعمال مغربي وخليجي، خُصِّص لبحث سبل تعزيز الاستثمار والشراكة الخليجية المغربية في عدة مجالات. وفي كلمته شجع رئيس الحكومة

جدول خاص بالمبادلات التجارية والاستثمارات الخليجية، ما بين سنة 2006م و2011م. حسب قطاعات (من الأعلى إلى الأسفل): السياحة، العقارات، الطاقة والمعادن، الاتصالات، الهولدينغ، النسيج، قطاعات أخرى، التجارة، والأشغال الكبرى.

المغربية المستثمرين الخليجيين للاستثمار في المغرب، وتعهد بمعالجة كل العوائق المعرقلة لذلك بقوله: "يمكن أن ننزع كل ما يُزعجكم ليكون المغرب بمثابة الرئة التي تتنفسون منها".

ونشير هنا إلى أن استثمارات دول الخليج بالمغرب حتى عام 2013م لم تتجاوز 710 ملايين دولار؛ أي ما يمثل 15.7٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، بينما تأتي صادرات دول مجلس التعاون مجتمعة في المرتبة "الرابعة بعد إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة في لائحة الدول المُصدرة للمغرب، وفي الرتبة 23 في قائمة الدول المستوردة منه وفق إحصائيات 2013" [30].

وقد عدّ وزير الاقتصاد والتجارة القطري الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني أن موقع المغرب "الجغرافي والتاريخي يجعل منه خيارًا جاذبًا لمختلف دول العالم"، وهذا ما يدفع الخليجيين "لإقامة عدد من الاستثمارات التي تعود بالنفع على الجانبين"، مشيرًا إلى أن حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب عرف نموًّا ملحوظًا بزيادة قدرها 235٪، حيث انتقل من 997 مليون دولار في سنة 2003 إلى 3.3 مليار دولار في 2013م؛ ويلخص هذا الجدول الأول التطور إلى حدود سنة 2012م، فيما يركز الثاني على التطور القائم في التبادل التجاري والاستثمارات بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي بين سنة 2006م و2011م.

ومتابعة لتطور المبادلات التجارية بين الجانبين أفادت مديرة العلاقات التجارية الدولية – قطاع التجارة الخارجية المغربية أن هذا التطور مهمّ، ويحتاج إلى مجهود كبير من الطرف المغربي لتطويره. أما تقرير المؤسسة الرسمية المغربية [31] – "مكتب الصرف" – فقد أوضح أن المبادلات التجارية بلغت

نحـو 29.2 مليار درهم مغربي سـنة 2013، وكانت بحدود 8.7 مليار درهم عام 2003؛ شكّلت السعودية ٪80 من هذا التبادل.

وأشـار تقرير المؤسسة إلى أن مواد الطاقة تشكل ما نسبته ٪65.5 من واردات المغرب مـن بلـدان الخليـج، وأن صادراتـه نحوها لم تتجاوز 1.2 مليـار دولار عام 2013م. فيما بلغـت تحويـلات المغاربـة المقيمـين في دول الخليج المرتبة الثانيـة بعد المهاجرين بأوروبا، بنسبة بلغت نحو ٪15.

عمومًـا، رغم التقـدم المهمّ الـذي عرفته الاسـتثمارات والتبـادلات التجاريـة بـين المغرب ودول مجلـس التعاون الخليجي، فإن مسـتواها لايزال ضعيفًـا، ولا يعكس طبيعة العلاقـة السياسـية، لذلك عمـد الطرفان إلى اسـتحداث "لجنـة مشـتركة" سـنة 2014م، سـميت "الفريق المغـربي الخليجي" لتسـهيل الاستثمارات.

ونشـير إلى أن هناك جملـة من العوائق تحدّ مـن تطويـر التجـارة، أهمهـا مايخـصّ النقل البحـري والجـوي والوسـائل اللوجسـتية المتعلقـة بهـا؛ وكـذا تأشـيرة المـرور الخاصة برجـال الأعـمال. ولتجـاوز هـذه الصعوبـة اقـترح الطرف الخليجي "تشـجيع المشـاركة في المعـارض، وتنظيـم تظاهـرات للترويـج، وإبرام الاتفاقيات، وتمويل الدراسـات حول الفـرص التجارية، وإلغاء التأشـيرة بالنسـبة لرجال الأعمال" [32].

وفي هذا السياق ولتذليل هذه الصعوبات وقع المغرب والسعودية في 4 يونيو (حزيران) 2014م اتفاقيـة للتجـارة الحـرة سـتلغي الرسـوم الجمركيـة بـين البلديـن والضرائب على منتجاتهـا. وجاء الاتفاق كذلك "لتوفير

**رغم التقـدم المهمّ الذي عرفته الاسـتثمارات والتبـادلات التجارية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن مستواها لايزال ضعيفًا، ولا يعكس طبيعة العلاقة السياسية**

ربـط بحري مبـاشر بـين البلدين عـن طريق إحدى الشركات المتخصصـة والمدعومة من قبـل حكومة البلديـن" [33]؛ يتـم من خلالها خلـق خـط بحـري مبـاشر يربـط ميناءي "جبـل طـارق" و"جدة الإسـلامي"، لخدمة اسـتثمارات بينية تقدر بحوالي 110 مليارات دولار، بحيث يعدّ طفرة حقيقية على المستوى التجاري بين البلدين.

و في إطـار الشراكـة الإسـتراتيجية بـين المغـرب ودول مجلس التعـاون الخليجي عقد المغرب وقطـر في 23 يوليو (تمـوز) 2014م اتفاقيـة الدعم المالي؛ وقد خصصت بموجبها قطـر هبـة مالية قدرهـا 1.25 مليـار دولار، لدعم مشـاريع تنمويـة اقتصاديـة واجتماعية بالمغـرب... وكان ملـك المغـرب والأمـير تميـم بن حمـد آل ثاني قـد وقعا مذكـرة تفاهم تهـمّ المنح في هـذا المجال في ديسـمبر (كانون الأول) 2013م.

وفي مجال التعاون العسـكري تسعى دول الخليـج إلى إشراك المغـرب في تكويـن قوات مشـتركة تابعـة لمجلـس التعـاون الخليجـي. ووفق تقارير معهد الدراسـات الإستراتيجية العسـكرية البريطـاني 2014م يتبـوّأ المغرب المرتبـة الثانيـة عربيًّـا بعـد القوات المسـلحة المصريـة من حيـث عـدد الجنـود والضباط؛

وتبـوِّؤُه قدراتـه التكنولوجيـا المرتبـةَ الثالثـة إفريقيًّا بعد جنوب إفريقيا ومصر.

و يعود التعاون المغربي الخليجي في المجال العسـكري إلى عقود ماضية، أسهمت خلالها القوات المسـلحة المغربية في تكوين وتدريب قوات دول خليجية عديدة خاصة، كالقوات المسلحة السعودية، والإماراتية، والبحرينية،

**يعود التعاون المغربي الخليجي في المجال العسكري إلى عقود ماضية، أسـهمت خلالها القوات المسلحة المغربية في تكوين وتدريب قوات دول خليجيـة عديدة خاصـة، كالقوات المسـلحة السـعودية، والإماراتية، والبحرينية، وسـلطنة عمان. وتربـط المغرب مع هذه الـدول اتفاقيات تعاون عسكرية؛ وآخر اتفاقية وقعها المغرب سنة 2014م مع قطر.**

وسلطنة عمان. وتربط المغرب مع هذه الدول اتفاقيـات تعـاون عسـكرية؛ وآخـر اتفاقيـة وقعها المغرب سنة 2014م مع قطر.

وأسـهم طيـارون مغاربـة في منتصـف تسـعينيات القرن المـاضي في تدريب طيارين خليجيـين، والإشراف عـلى تكويـن صقـور وحدات القوات الجوية لثلاثة بلدان خليجية، "وما يزال عدد من الضباط الساميين المغاربة يشرفـون عـلى التكويـن في كليـات حربيـة خليجيـة، كـما أن ضباطًا وتقنيين من سـلاح الجو المغربي أُعيروا خلال السـنوات الأخيرة لبعض بلدان الخليج العربي في إطار اتفاقيات تعـاون عسـكري وتبـادل الخـبراء مـع قيادة الجيش المغربي" [34].

وأرسـل المغـرب سـنة 2014م فريقًـا عسـكريًّا ذا خـبرة دوليّـة -يتكون مـن نخبة عسـكرية متخصصـة في التدخـل السريـع- إلى المملكـة العربيـة السـعودية. وبحسـب تصريحـات رسـمية مغربيـة فـإن الكومنـدو المغـربي يضـم حـوالي 100 فـرد لتدريـب وحـدات عسـكرية سـعودية عـلى مواجهـة خطـر "داعـش"؛ وكانـت العربية السـعودية قـد اسـتفادت من خدمـات كومنـدو مغربي بعـد هجـوم مليشـيات الحوثيين عليها سـنة 2009 [35].

وفي هـذا الإطـار قـرر المغـرب إرسـال وحـدات عسـكرية إلى الإمـارات العربيـة المتحـدة[36]؛ مـن أجـل دعمهـا في مواجهـة الإرهاب. "وقال مصدر مغربي رسـمي عالي المسـتوى لـ«الـشرق الأوسـط» إن المبـادرة المغربيـة تدخـل ضمن إسـتراتيجية شـمولية واسـتباقية ضد التهديـدات العالمية والمباشرة المتكررة التي تستهدف المغرب علنًا" [37].

## 3 - معالم جديدة للتعاون المغربي الخليجي تجاه إفريقيا

تمثـل إفريقيا منطقة إسـتراتيجية بالنسـبة للاسـتثمارات والصراعـات الدوليـة، فهـي تضـم نحـو 15٪ مـن سـكان العـالم، وغنية بمـوارد معدنية وطبيعية تقـدر بحوالي 12٪ من الاحتيـاط العالمي للنفـط، وحوالي 10٪ مـن احتياطيـات الغـاز الطبيعـي، إضافة إلى مـوارد أخرى تنتجهـا القـارة الإفريقية، مثل البلاتين بحـوالي 80٪ من الإنتـاج في العالم، و40٪ من الماس العالمي، و25٪ من الذهب العالمـي، و27٪ مـن الكوبالـت؛ وتنتج 9٪ مـن الحديـد، مع كـون احتياطها مـن الحديد والمنغنيـز والفوسـفات واليورانيـوم يقـدر بحـوالي 15-30 ٪ مـن إجمـالي الاحتياطـي العالمـي... إضافة إلى إمكانية تحولها إلى سـلة

العالم الغذائية، حيث إن أكثر من 60٪ من الأراضي الفلاحية الإفريقية غير مستغلة.

ويبدو أن هذه الاعتبارات الإستراتيجية عامل أساسي في بناء الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه القارة السمراء، وفي البحث عن المحاور والتحالفات الجديدة لتطبيق الرؤية المغربية. وتماشيًا مع التحولات الدولية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وإفرازات الموجة الأولى "للربيع العربي"- فإن المغرب أصبح ينظر إلى العلاقات (جنوب- جنوب)، مجالًا رحبًا لتدعيم التنمية المحلية والإقليمية، بشكل يجعل من اندماجها قويًّا في المحيط الدولي.

في هذا الإطار-وضمن الإستراتيجية المغربية الجديدة- دعا ملك المغرب في الدورة 25 للقمة العربية المنعقدة في الكويت سنة 2014م إلى تطوير العلاقات مع إفريقيا، حيث أكد أنه "إذا كان العمل العربي قد ارتكز في السابق على تعزيز العلاقات السياسية بين دولنا، فقد تأكد اليوم أن اعتماد التعاون مع دول الجنوب، على أساس الفعالية والمردودية والمصداقية، يعد من أنجع السبل لتحقيق ما نتطلع إليه من نمو اقتصادي، وتنمية بشرية مستدامة، سواء في بعدها الإنساني، أو في جانبها الاستثماري والاقتصادي.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى استثمار الروابط التاريخية والروحية والإنسانية التي تجمع العالم العربي بالدول الإفريقية جنوب الصحراء؛ من أجل علاقات التعاون الاقتصادي مع تكتلاتها الإقليمية... مؤكدين حرص المغرب على وضع تجربته ورصيد علاقاته المتميزة مع هذه الدول؛ من أجل بلورة شراكات تضامنية فاعلة معها".

إن اعتبار إفريقيا مصدرًا عالميًّا للمواد الخام شجع على تدفق وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها من 15 مليار دولار في 2002 إلى حوالي 37 مليار في 2006، وإلى 46 مليار في 2012 [38] مع ارتفاع بنسبة 4٪ سنة 2013م. ويتوقع خبراء اقتصاديون أنه إذا استمر النمو الحالي للقارة فسيضيف حوالي 12 تريليون دولار إلى لناتج المحلي- لجنوب صحراء إفريقيا بحلول 2050 [39].

ولم تكن دول مجلس التعاون الخليجي خارج هذا السياق الدولي الحادث على أراضي القارة السمراء. فالمملكة العربية السعودية أنجزت استثمارات ضخمة بإثيوبيا في زراعة القمح وإنتاج الماشية. وكانت المملكة العربية السعودية قد وقّعت حوالي 16 اتفاقية تخص الزراعة، استغلت بموجبها 1.713.357 هكتار في إثيوبيا وحدها. إضافة إلى مساحات أخرى في السنغال، والسودان، وجنوب السودان، ومصر، ومالي، وموريتانيا، وزامبيا، والنيجر، بينما استثمرت الإمارات العربية المتحدة حوالي 1.882.739 هكتار في كل من السودان والمغرب والجزائر ومصر وناميبيا وتنزانيا. أما قطر فقد استثمرت في السودان وغانا ودول أخرى حوالي 642.630 هكتار [40]. وفي سنة 2011م منحت إثيوبيا للسعودية 10.000 كيلومتر مربع لزراعتها [41].

وكانت غرفة تجارة وصناعة دبي قد أنجزت دراسة استكشافية حول إمكانيات إفريقيا والاستثمارات الخليجية فيها. واستنتجت أن حجم الاستثمار الخليجي في قطاع البنية التحتية بالقارة السمراء بلغ 30 مليار دولار، بينها 15 مليار دولار

يوضح الجدول مصادر تمويل هذا المجال بالقارة السمراء، وكذا الجهات الخليجية التي تقدم المساعدات (43).

استثمارات مباشرة، و15 مليار دولار مساعدات وقروض ومنح، خلال الفترة ما بين 2004 و2014م. واستحوذ شمال إفريقيا على 65٪، بينما تركزت النسبة المتبقية على دول إسلامية أخرى، مثل جيبوتي والسنغال والسودان، حيث وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقًا منح بموجبه 50 مليون دولار للسودان لتطوير مشاريع صحية وتعليمية في شرق جمهورية السودان [42].

أما ميدان الاتصالات فقد حظي منذ عام 2005 باهتمام متزايد من لدن الشركات الخليجية، بمبادرة من شركة زين الكويتية، و«اتصالات» الإماراتية. ولتعزيز تنافسيتها في السوق الإفريقية أقرّت الدراسة المشار إليها أعلاه إلى أن "الشركات الخليجية تحتاج إلى شريك، كما فعلت "اتصالات" في صفقة المغرب، أو الاستفادة من خبرتها في خدمات المشتركين من ذوي الدخل المحدود في بلدانها، ولاسيما الجاليات الإفريقية والآسيوية الكبيرة في منطقة الخليج" [44].

وفيما يخص المؤسسات المالية أُنجزت شراكات مغربية خليجية في الميدان البنكي لأول مرة، حيث ستشرع المؤسسات البنكية للتمويل الإسلامي المشتركة في العمل بالمغرب ابتداء من يونيو سنة 2015م. ومن المنتظر أن تتطور هذه الشراكة لتنتقل إلى بعض الدول الإفريقية التي توجد بها البنوك المغربية التقليدية.

وعمومًا يمكن تطوير العمل المشترك بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي بإفريقيا عن طريق تكثيف التواصل مع النخب السياسية، والاقتصادية الرسمية والمستقلة، مع التركيز على المجالات ذات الاهتمام المشترك بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي من جهة، والدول الإفريقية من جهة ثانية. كما يتوجب العمل على بناء مؤسسات بحثية مغربية خليجية مختصة بالشؤون

الإفريقية، تمكن من استثمار الخبرة البحثية، وتوجيه العمل المشترك بإفريقيا.

## الخاتمة

استطاع المغرب في السنوات الأخيرة أن يطوّر سياسته الخارجية، وأن يستثمر مجموعة التحولات الإقليمية والدولية لتعزيز دوره المحوري في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أنه لا ينتمي لمنظمة الوحدة الإفريقية إلا أنه استطاع الحفاظ على دوره المحوري في الساحل والصحراء وغرب إفريقيا... كما دخل في شراكة من نوع جديد مع مجلس التعاون الخليجي، وتحوّل إلى دولة منافسة لفرنسا في مجالها "المحفوظ" بإفريقيا، وهذا ما يعزز من فرص نجاح إستراتيجيته الجديدة؛ ليصبح قطبًا إقليميًّا له شركات متعددة، دوليًّا وقاريًّا وإقليميًّا.

## المصادر والمراجع:


1 – يوسف مسعداوي: "الأزمات المالية العالمية، الأسباب والنتائج المستخلصة منها"، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، تموز/ يوليو، السنة 2009م، ص46-51.

2 – حوار مع الدكتور الخطيب أول وزير للشؤون الإفريقية بعد استقلال المغرب؛ انظر سعيد الصديقي: صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام. إشراف الدكتور محمد بضري، كلية الحقوق، وجدة، الموسم الجامعي 2003، ص337.

3 – جلال رأفت: "السياسة الفرنسية فى إفريقيا جنوب الصحراء" http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1607

4 – http://www.aljazeera.net/

5 – http://www.lemonde.fr/afrique/article/2012/10/12/hollande-exprime-sa-grande-confiance-dans-le-senegal-et-l-afrique_1774886_3212.html

6 – تلخص الدراسة القيمة التالية: دور وكيفية التوسع الصيني بإفريقيا، على حساب النفوذ التقليدي لفرنسا بالمنطقة:

David BENAZERAF :Soft. power chinois en Afrique : Renforcer les intérêts de la Chine au nom de l'amitié sino-africaine Asie.Visions 71. septembre 2014. http://www.ifri.org/fr/publications/enotes/asie-visions/soft-power-chinois-afrique-renforcer-interets-de-chine-nom-de

انظر كذلك: جوزيف س-ناي: القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص149.

وفيما يتعلق بتطور الدراسات البحثية الأكاديمية الصينية المهتمة بإفريقيا، راجع لي أنسهان: "الدراسات الإفريقية في الصين في القرن العشرين"، ترجمة عمر عبد الفتاح، مجلة دراسات إفريقية، العدد 40، السنة 2008م، ص41.

7 – http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/2/2/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D8%B3%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82%D8%A9

8 – لحسن بسباس: "الولاية المتحدة الأمريكية وإفريقيا"، مجلة البحثية، العدد الأول، السنة 2014م، ص150.

9 – راجع بهذا الصدد موقع وزارة الخارجية الفرنسية http://www.defense.gouv.fr/ema/forces-prepositionnees

10 – في مقابلة مع تلفزيون سكاي تي.جي.24، أعلن وزير الخارجية الإيطالي باولو جنتيلوني الجمعة 13 فبراير (شباط) 2015م، أن إيطاليا تؤيد الجهود التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة برناردينو ليون الخاصة بالتفاوض والوساطة في وقف إطلاق النار بليبيا، وأكد أنه إذا أخفقت المحادثات فإن إيطاليا "مستعدة للقتال في إطار بعثة دولية".

11 – انظر البوابة الوطنية المغربية على الإنترنيت

http://www.maroc.ma/ar/

12 - تحدث كثير من وسائل الإعلام عن هذه القضية، راجع مثلًا ما أوردته جريدة الشروق الجزائرية؛ حيث أكدت أن الرئيس الفرنسي هولاند قد أعلن في وقت سابق حصول باريس، على دعم الإمـارات المادي للعملية العسكرية في مالي، ويشمل هذا الدعم استخدام القاعدة الفرنسية الموجودة في أبو ظبي، واستخدام بعض المعدات، مثل الطائرات الموجودة فيها لاستخدامها في مالي، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، وأوضح أن الإمارات "قد تقدم مساعدة إنسانية ومادية ومالية وربما عسكرية"، وقال: "إن ذلك يعود للإمارات أن تحدّد كيف تريد أن تساعدنا". وحين سُئل عن مستوى ثقته في الحصول على قوات من دول الخليج لنشرها في مالي، قال: "الكل يجب أن يلتزم بمحاربة الإرهاب، نحن واثقون من أن الإمارات ستسير في ذلك الاتجاه أيضًا."

انظر موقع الجريدة على الإنترنيت:

http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/155311.html

13 - يرجع ذلك بالضبط لسنة 1076م، عندما دخل المرابطون مملكة مالي وعاصمتها "كومب صالح"؛ وقد بقيت مالكية المذهب منذ ذلك التاريخ إلى اليوم، وتابعة من حيث ثقافتها الدينية والتعليمية للمغرب.

للمزيد من التفاصيل التاريخية، انظر إبراهيم أنجاي: "الإسلام في دولة مالي"، في ندوة الإسلام والمسلمون في إفريقيا، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طبعة 2008م، ص-367 403.

14 - على رأس هذه الزاويا، الزاوية التيجانية التي توسعت من مقرها بمدينة فاس المغربية إلى العديد من الدول الإفريقية.

قاسم جاخاتي: "مقومات الوحدة والتضامن في الطرق الصوفية، تجربة الطريقة القادرية والتيجانية في غرب إفريقيا نموذجًا"، مجلة المغرب الإفريقي، العدد السابع، السنة 2007م، ص13.

15 - ڤيش سكثيفيل: "تحرك المغرب في مالي، ماهي المكاسب التي حققتها الرباط في معركتها ضد الإرهاب؟"

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali

16 - حوار المتخصص المغربي في العلاقات المغربية الإفريقية الدكتور عادل الموسوي مع جريدة أنفاس بريس المغربية.

http://www.anfaspress.com/index.php/2014/06-21-11-15-24/16546-item/2015-01-09-11-21-43

- جريدة

17 - جريدة الصحراء المغربية شبه الرسمية http://www.almaghribia.ma/

18 - http://www.maroc.ma/ar/

19 - Pierre Rousselin " maroc-la-strategie-africaine"

http://blog.lefigaro.fr/geopolitique/2014/12/maroc-la-strategie-africaine-d.html

20 - تقرير حول: المغرب يعزز دوره المالي كبوابة للاستثمار في إفريقيا، في موقع جريدة العرب اللندنية.

http://www.alarab.co.uk/?id=32753

21 - عادل موسوي: علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون، العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس الرباط، أكدال، تحت إشراف الدكتور محمد جاري، الموسم الجامعي 2002-2003.

22 - تقرير عن كلمة هولاند، ونص الخطاب على الرابط الآتي: http://www.skynewsarabia.com/web/article/725206

23 - خالد شكراوي: "السياسة المغربية في إفريقيا، المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية"، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 13 يوليو(تموز) 2014م. http://studies.aljazeera.net/issue/2014/07/s20141119204587781 0.htm

24 - http://economie.jeuneafrique.com/regions/maghreb-a-moyen-orient/23106-maroc-au-royaume-des-champions.html.

25 - تقرير الاستثمار العالمي عرض عام، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، 2014، ص7.

26 - ذكرت جريدة المساء المغربية بتاريخ 20 فبراير (شباط) 2015م، استنادًا إلى تقرير سجل موقع «غلوبال فاير باور» المهتم بالشؤون العسكرية وتصنيف الجيوش العالمية، في "تقريره الجديد الخاص بسنة 2015 أن الجيش المغربي تقدم في ترتيب أقوى الجيوش في العالم سواء على المستوى المحلي العربي أو على

المستوى الدولي ضمن الدول الكبرى، وتبوّأ الجيش المغربي الرتبة الخامسة عربيًّا و49 عالميًّا ضمن 126 جيشًا شمله التصنيف الجديد، مسجلًا تقدمًا على تقرير السنة الماضية، إذ حل في الرتبة السابعة عربيًّا و65 عالميًّا". http://www.almassaepress.com/

27 – فؤاد فرحاوي: " تحالف الملكيات، دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن"، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، يوليو (تموز) 2011م، ص96-97.

28 – من نص كلمة وزير الخارجية المغربي في القمة http://www.ahdath.info/?p=36385

29 – جاء ذلك في ندوة مشتركة عقدها الوزير المنتدب إدريس اليزمي ووزير التشغيل والشؤون الاجتماعية عبد السلام الصديقي بمناسبة مرور ثلاث سنوات على تشكيل حكومة عبد الإله بنكيران في عام 2012. http://www.alyaoum24.com/255649.html

30 – عرفت صادرات المغرب نحو دول التعاون الخليجي انخفاضًا في الربع الأخير من سنة 2013م، إذ بلغت 137 مليون دولار مقابل 183 مليونًا عام 2013م/ http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/11/28/

31 – لطيفة بوعبدلاوي: "آليات الدعم والشراكة الإستراتيجية بين المغرب ومجلس التعاون لدول الخليج العربية"، (عرض مقدم في ندوة) المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر (تشرين الثاني) 2014. http://www.ires.ma/ar/

32 – http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/

33 – تصريح توفيق الربيعة وزير التجارة والصناعة السعودي للاقتصادية http://www.aleqt.com/2014/06/05/article_854593.html

34 – http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=9938:2011-05-20-14-10-34&catid=109:2010&Itemid=793&13-15-46

35 – http://alarab.co.uk/?id=29793

36 – ڤيش سكثيفيل: "المغرب يوثق علاقاته مع دول الخليج ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" لكنه يهمل تهديدات الجهاديين العائدين"؛ http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/morocco-deepens-anti-is-gulf-ties-but-neglects-returning-jihadi-threat

37 – http://aawsat.com/home/article/211451

38 – انظر بهذا الصدد: http://www.economist.com/news/special-report/21572377-african-lives

39 – http://main.omandaily.om/?p=160966

40 – ياسين غلاب: "استثمارات دول الخليج في إفريقيا بين تأمين الغذاء والسياسة". http://main.omandaily.om/?p=160966

41 – انظر: استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج: حالة إثيوبيا، تقرير موجز رقم 08، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر، 2014م، ص25.

42 – انظر تقرير سنة 2011م، موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .. kuwait-fund.org www

43 – للمزيد من التفاصيل حول الدراسة انظر موقع جريدة الإمارات اليوم على الإنترنيت: http://www.emaratalyoum.com/local/2014-09-30-business-1.714246

44 – http://www.emaratalyoum.com/local/2014-09-30-business-1.714246

# Transformations In Moroccan Foreign Policy And Geo-Strategic Role Toward Africa and the Arabian Gulf

KHALED YAYMOT

The paper aims to discuss the shifts in the Moroccan foreign policy on the African level, as well as the developments of the Moroccan orientation towards the Gulf Cooperation Council after the "Arab Spring". Thus, it focuses on factors controlling the current and prospective future changes, in an attempt to identify the causes of these changes regarding regional and international factors and their overlappingthe national regional factors.

The researcher reviews the updates of Moroccan trends of foreign policy in terms of strategic objective of Morocco,and in terms of means and geographical affiliation. Although Morocco had significant relationships with Africa and with the Gulf Cooperation Council (GCC), it changes some of its traditional objectives and introduced others. The Moroccan view towards its geo-strategic location also has significantly changed, as well as how to invest it in the international reality, as Morocco “wins” the bet of providing exit from the repercussions of the "Arab Spring" with political stability safeguarded by political reforms established in the Constitution of 2011.

This study deals with foreign policy shifts toward Southern Africa, and the Middle East, particularly, the Gulf Cooperation Council (GCC),as a Moroccan shift toward building a new foreign policy, in light of rapid changes of the Arab and African systems. That is why the foreign policy of Morocco consider Arab and African regional groupings in association andconnection to the integration theory adopted by Morocco in its official speeches and orientations.

In this context, the study attempts to investigate reasons for the Moroccan shift from partnership with France to attempting to build a Moroccan specific strategy and dynamics. It also tries to examine the relationship between Morocco’s orientation towards Africa and its orientation towards the Gulf Cooperation Council.

The researcher believes that Morocco in recent years was able to develop its foreign policy, and invest the regional and international changes to boost its pivotal role in international relations. And although it is not a memberin the Organization of African Unity, but it was able to maintain its pivotal role in the African Sahel and Saharan and West Africa. Also, it entered into a new kind of partnership with the Gulf Cooperation Council, and turned to be a competitive state to France in its “reserved” space in Africa,which enhances the chances of the new strategy success; to become a regional pole with multiple companies, on the international, regional and continent level.